PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Akher Sa'aa**
DATE:	**17-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**20,000**
TITLE :	**The Only One in Egypt, with Nothing Similar in the Middle East Except for in Israel and Iran – "Fortress" of Vaccines and Serums – Vacsera - Collapsing**
PAGE:	**12:15**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Yasmeen Abdel Hameed**

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

12 التحقيق 17 Jun - 2015

الوحيد فى مصر ولا مثيل له بالشرق الأوسط إلا فى إيران وإسرائيل

قلعة المصل واللقاح تنهار

كغيره من المشروعات العملاقة التى قتلها الإهمال، ودمرتها أيادى الطغاة فى عهد المخلوع حسنى مبارك، يقف ذلك الصرح العملاق باكياً حاله، ورغم أنه الوحيد من نوعه فى مصر، ولا يوجد مثيل له فى الشرق الأوسط إلا فى إيران وإسرائيل، ورغم أنه يعد أيضاً واحداً من أهم ٤٠ مركزا على مستوى العالم، إلا أن أحداً لم يلتفت إلى أوجاعه ومشكلاته، فبات قاب قوسين أو أدنى من الانهيار.

هيئة المصل واللقاح، المعروفة باسم الشركة القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات "فاكسيرا"، تحولت إلى أطلال يبكيها العاملون بها، ويصرخون أملاً فى أن يستجيب المسئولون لدعوات إنقاذها.

ياسمين عبدالحميد
تصوير: محمد رجب

مشاهد الاعتصامات، والإضرابات، والوقفات الاحتجاجية، التى ألفناها طوال السنوات الأربع الماضية، وكان أغلبها بسبب المطالب الفئوية، والمرتبات، والحوافز، وغيرها، من أمور لا تخص سوى العاملين بها، تختلف هنا هذه المرة، فموظفو "فاكسيرا" لا يصرخون من أجل المرتبات أو الأرباح أو التعيينات أو الحوافز، وإنما يصرخون خوفاً من انهيار تلك القلعة الطبية التى تعد خط الدفاع الأول عن صحة ٩٠ مليون مصرى، يعتمدون عليها فى الحصول على التطعيمات الحيوية لآلاف الأمراض البشرية والحيوانية، وكذا توفير الدم اللازم بمشتقاته المختلفة لملايين المرضى فى المستشفيات الحكومية والخاصة.

لابد أنك مررت يوماً على هيئة المصل واللقاح بشارع البطل أحمد عبدالعزيز، فى منطقة العجوزة، إما لكى تسأل عن تطعيم ضد مرض معين، أو تريد علاجاً غير متوافر بالصيدليات، أو لتشترى أكياس الدم المختلفة لمريض لديك، أو ربما مررت من أمامه صدفة عابرة ولم تلتفت إليه من الأساس، وفى كل الحالات أعتقد أنك لا تعلم كثيراً ما هى "فاكسيرا"، وربما لا تدرك أن ذلك المبنى الضخم هو الأهم والأقوى فى مصر من الناحية الطبية.

الشركة القابضة للأمصال واللقاحات، تضم ثلاث شركات، الأولى خاصة بالخدمات البيطرية، وهى المسئولة عن التطعيمات الخاصة بالحيوانات، والأمراض التى تنتقل للإنسان عن طريق تعامله مع الحيوانات مثل أنفلونزا الطيور والخنازير، وغيرهما، أما الثانية فهى الأمصال واللقاحات، وتلك هى المسئولة عن توفير التطعيمات الإجبارية والإضافية لكل المواطنين فى مصر، والثالثة هى خدمات نقل الدم، ويعد الأخير القطاع الأكثر أهمية وخطورة فى "فاكسيرا".

بداية ظهور "فاكسيرا" كان فى العام ١٨٨١ عندما أنشئ معمل صغير يتبع مصلحة الصحة، وتم إنتاج لقاح الجدرى من خلالها لأول مرة فى مصر عام ١٨٩٣، وفى عام ١٨٩٧ تم إنشاء الإدارة العامة للمعامل التابعة لمصلحة الصحة، ونجحت فى إنتاج لقاح داء الكلب فى مصر عام ١٩٠٧.

وفى العام ١٩٣٩ أنشأت معامل لإنتاج اللقاحات والأمصال على مساحة حوالى ستة أفدنة فى منطقة العجوزة بالقاهرة، وأنتجت لقاحات للجدرى والتيفود، ولقاحات وأمصال البكتيريا، وكذلك مصل التيتانوس.

بينما شهد العام ١٩٤٠ إنشاء معمل فؤاد الأول للمصل واللقاح بالعجوزة، وأضيف له معمل الملك فاروق للمستحضرات الحيوية عام ١٩٤٧، وأنتج هذا المعمل لقاح الكوليرا نتيجة لانتشار وباء الكوليرا فى ذلك العام، وفى عام ١٩٤٨ تم إنشاء مركز الدم، ليكون أول بنك دم مركزى فى مصر، ومعمل لبلازما ووحدة تجزئة الدم، وفى عام ١٩٥٠ تم إنتاج لقاح الدرن السائل لأول مرة فى مصر، كما تم إنتاج توكسيد التيتانوس، والدفتيريا على نطاق معملى صغير.

محمد رشدى

أطباء الهيئة: سنوات قليلة ولن يجد المصريون تطعيمات

د. هالة عادلى تتحدث لـ «آخر ساعة»

تم وضع نظام دورى للتفتيش على المنشآت الطبية من جانب إدارة العلاج الحر بالوزارة لمكافحة ختان الإناث، تصريح لوزير الصحة

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

مكاتب وأسرة لم تستخدم وتحولت إلى كراكيب

أدوية وسرنجات ومواد خطرة على الأرض

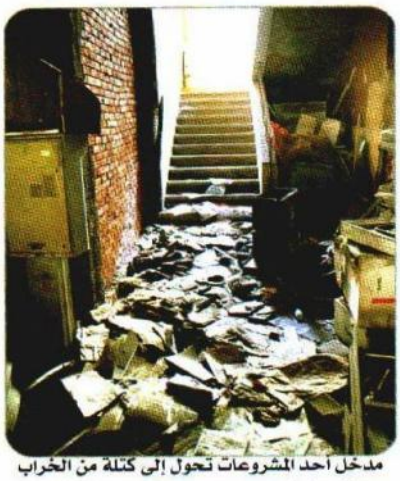

مدخل أحد المشروعات تحول إلى كتلة من الخراب

مديونيات "فاكسيرا" ٨٠٠ مليون جنيه ومشروعاته تحولت إلى خرابات

القابضة للمستحضرات الحيوية واللقاحات لتكون شركة قابضة مملوكة بالكامل للدولة، وتتبع قانون قطاع الأعمال، وتخضع لإشراف الجهاز المركزى للمحاسبات، ويتولى وزير الصحة رئاسة الجمعية العمومية للشركة القابضة.

جرس الإنذار

ظلت الشركة القابضة تحقق أرباحاً هائلة، وكانت تنتج نحو ٦٥٪ من إجمالى التطعيمات والأمصال واللقاحات، وأيضاً مشتقات الدم، حتى العام ٢٠٠٢، حينما صدر قرار من منظمة الصحة العالمية بغلق مراكز مشتقات الدم بإيران ومصر كونهما غير مطابقين لمواصفات الصحة العالمية، وحينها أغلق مصنع مشتقات الدم للتطوير وظل قيد التطوير لأكثر من ١٠ أعوام دون جدوى.

جرس الإنذار لم يدق منذ وقت طويل وظل معطلاً فى ضمائر أغلب قيادات الشركة القابضة للأمصال واللقاحات فاكسيرا، ولم يكشف هذا الإنذار عن لونه الأحمر إلا من بضعة أشهر، حينما تولت الدكتورة هالة عادلى، منصبها الجديد كرئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لخدمات نقل الدم، إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للأمصال واللقاحات، حيث تلقت عدلى خطاباً من وزارة الصحة فى شهر مارس ٢٠١٤ لتوريد حصتها من عقار الألبومين، وبالفعل خاطبت المسئولة الجديدة شركة باكستر الأمريكية،

رئيس نقابة العاملين: لدينا معدات بنصف مليار جنيه والفئران تأكلها بالمخازن

وطالبتها بالحصول على حصتها من هذا المنتج.

الرد الذى تلقته الدكتورة هالة من الشركة الأمريكية كان بمثابة الصفعة على وجه كل العاملين بالشركة، وكان يقول: عفواً لا يمكننا توريد هذا العقار لأن حصة مصر انتهت نرجو إرسال طلب فى شهر سبتمبر المقبل لنضعك على الموازنة الجديدة فى العام الجديد.

ذلك الرد الذى تلقته رئيسة الشركة جعلها تفكر جيداً، ماذا لو منعت تلك الشركة أمصالها عن مصر، وماذا سيفعل مرضى السكر والسرطان ونقص المناعة والهاموفيليا الذين يحتاجون للدم؟، كل هذه التساؤلات طرحت فى ذهن الدكتورة هالة عدلى، ولم تجد حلاً إلا أن تتحرك وبشكل فورى لتضع رئاسة الجمهورية فى الصورة من أزمة فاكسيرا.

استغاثة للرئيس

تقدمت عدلى بصفتها رئيس مجلس إدارة شركة خدمات الدم، برسالة استغاثة لرئيس الجمهورية، عبدالفتاح السيسي، لتضع الأزمة برمتها أمامه بعد أن أغلقت جميع السبل أمامها، خاصة بعد رفض وزير المالية مقابلتها، كما أنها لم تحصل على رد صريح من رئاسة الوزراء بشأن الأزمة.

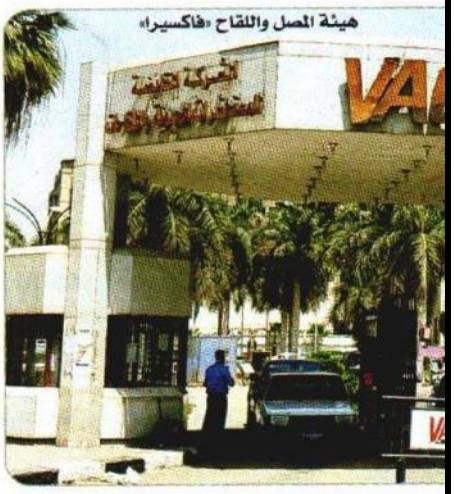

هيئة المصل واللقاح «فاكسيرا»

تحول معمل المصل واللقاح إلى إدارة معامل للإنتاج بالعجوزة عام ١٩٥٩، وكان تابعاً للإدارة العامة للمعامل بوزارة الصحة، وفى عام ١٩٧٢ صدر قرار جمهورى بإنشاء الهيئة المصرية العامة للمستحضرات الحيوية واللقاحات بالعجوزة، ومنذ ذلك التاريخ وهى تزاول نشاطها كهيئة مستقلة تتولى إنتاج وتوفير الأمصال واللقاحات والمستحضرات الحيوية، لتغطية احتياجات البلاد، وتصدير الفائض منها، بالإضافة لمواجهة متطلبات البحث العلمى فى هذا المجال.

فجأة تحولت الهيئة من هيئة خدمية إلى اقتصادية فى العام ١٩٧٩ بحسب قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٣٩، وفى العام ٢٠٠٢ صدر القرار الجمهورى رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٠٢ بتحويل فاكسيرا إلى الشركة

تنبيه وضعت أن دار الإفتاء خطة استعدادا لشهر رمضان تشمل العديد من البرامج والإجراءات للتواصل مع الجمهور، تصريح لمستشار المفتي

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

مواد ومعدات طبية فى كراتين يكسوها التراب

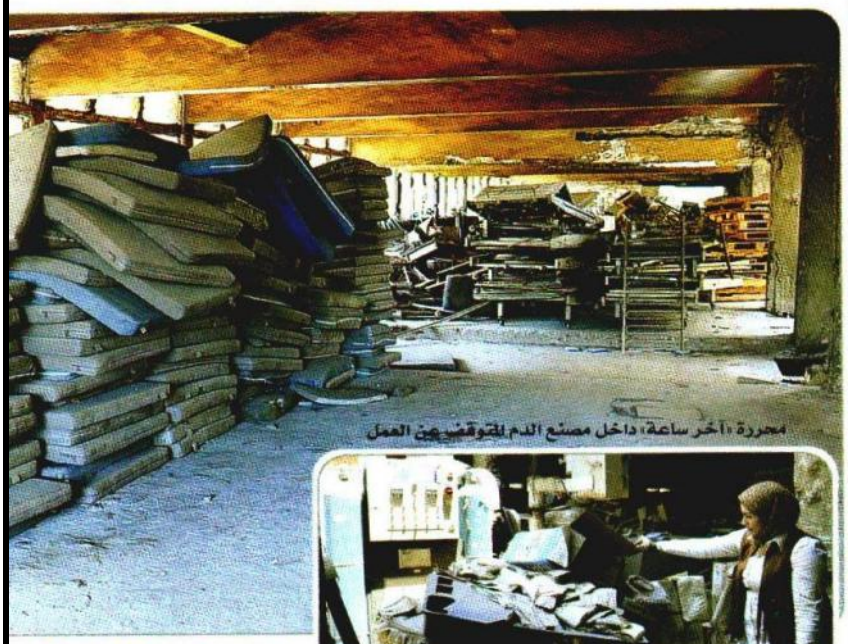
محررة «آخر ساعة» داخل مصنع الدم المتوقف عن العمل

رئيس مجلس إدارة خدمات الد

عادلى، أكدت أن قرار تبعية الشركة القابضة فى ٢٠٠٢ كان بداية الأزمة، لافتة إلى أن وزير الصحة هو رئيس الجمعية العمومية والوزير المختص بتنفيذ قانون شركات قطاع الأعمال بالشركة، وهو الذى يختار رئيس الشركة القابضة، ورغم ذلك الشركة لا تتبع وزارة الصحة مالياً ولا إدارياً.

رئيسة مجلس إدارة شركة خدمات الدم، قالت لـ آخرساعة ، إنه بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء الشركة القابضة ويتبعها ثلاث شركات تابعة برأسمال قدره ٧٩ مليون جنيه، اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١٨، أصبحت الشركة القابضة وشركاتها التابعة من وحدات قطاع الأعمال العام المملوكة بالكامل للدولة ممثلة فى وزارة المالية، ويتعين عليها تدبير احتياجاتها ذاتياً وتحقيق فوائض نتيجة مباشرة أنشطتها رغم أن نشاطها الأساسى هو تقديم خدمة قومية عامة ذات بعد قومى استراتيجى فى مجال الصحة الوقائية.

الدكتورة هالة، أضافت أنه تم تمويل المشروعات وأعمال التطوير بقروض من بنك الاستثمار القومي، وكانت وزارة المالية تقوم برصد اعتمادات سنوية لسداد أقساط هذه القروض والفوائد المقررة عليها، وكانت الهيئة تسدد بانتظام الأقساط والفوائد المستحقة على القروض حتى تاريخ تحويلها إلى شركة قابضة، وبذلك أصبح لزاماً على الشركة أن تقوم بسداد أقساط القروض والفوائد عليها من مواردها الذاتية رغم عدم استكمال المشروعات التى عقدت من أجلها، وبذلك تكون الشركة القابضة قد ورثت قروضاً لم تسدد ومشروعات لم تستكمل، فتعثرت الشركة فى استكمال المشروعات تحت التنفيذ وإجراء عمليات الإحلال والتجديد لآلاتها ومعداتها كما توقفت عن سداد الأقساط المستحقة لبنك الاستثمار القومى والفوائد والغرامات المستحقة عليها، التى بلغ مجموعها طبقاً لمطالبات بنك الاستثمار القومى ما يزيد على الـ٨٠٠ مليون جنيه.

الدم المستورد

لماذا ننتظر دائماً حتى تقع الكارثة؟، ولماذا لا نضع حلولا جذرية لأى مشكلة قبل أن تتفاقم؟، كم مسئولا علم ببناء سد النهضة منذ أكثر من ١٠ سنوات؟، وماذا فعلوا لإيقاف بنائه؟، وماذا يفعل المصريون حينما لا يجدون الدواء؟، وأين يصل بنا الحال إن لم نجد أمصالاً لنطعم بها أطفالنا؟، لا تبذل جهداً فى الوصول للإجابة، فهناك بعض التساؤلات من الأفضل ألا تعرف إجاباتها، هذا ما قالته الدكتورة هالة، مشيرة إلى أن الحرب القادمة لن تكون بالبترول والأسلحة بل سيستخدمون ما هو أقوى بكثير، الماء، والدواء.

رئيس خدمات الدم، قالت إن مصنع مشتقات الدم يعد المصنع الأكثر أهمية فى مصر، لأنه ينتج عقاقير تنقذ حياة الملايين، لافتة إلى أنها قامت بمخاطبة شركة أجنبية متخصصة فى تصنيع البلازما وتصنيعها وإخراج مشتقات الدم منها، فاكتشفت أن التكلفة الإجمالية لإنشاء مصنع مصرى لمشتقات الدم تبلغ مليار جنيه، بينما تصل تكلفة مركز تجميع البلازما إلى نحو ٣٠٠ مليون جنيه.

بعض أجزاء الهيئة لازالت تعمل على استحياء

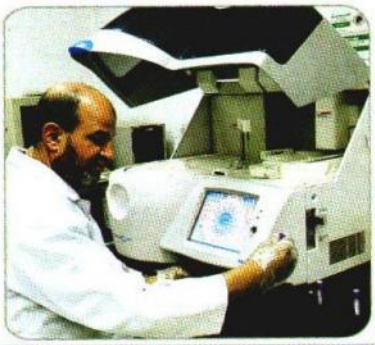

وقالت أرسلت مذكرة تفاهم للشركة الأجنبية ووافقوا مبدئياً على هذا المشروع الذى سيحقق ربحاً أكثر من ٤٠٪، وسنكتفى فى الوقت الحالى بتجميع البلازما عن طريق التبرع بالدم من المصريين وستستمر هذه العملية ما يقارب الخمس سنوات بشكل مستمر مع الحفاظ على الكمية المصدرة من الدم، وبعد ذلك سنحصل من هذه الشركة على براءة الاختراع، وسنقوم بعد ذلك بتصنيع البلازما ومشتقاتها لدينا ولن نضطر حينها للاستيراد من الخارج بتكلفة عالية، لكنها أبدت تخوفها من أن يضيع حلمها هباءً كسائر مشروعات الشركة التى تحولت إلى خرابات حقيقية وباتت أشبه بمخازن تعج بعشرات الأجهزة الطبية التى تبلغ قيمتها ملايين الجنيهات.

من جانبه، أكد رئيس نقابة العاملين، ورئيس اللجنة النقابية بـ فاكسيرا ، محمد رشدى، أن أزمة فاكسيرا لا تقتصر على تشريد أكثر من ٤٠٠٠ عامل فقط، بل إنها ستؤثر بالتبعية على مستقبل وطن بأكمله، مطالباً

المتحدث باسم الصحة: تبعيتها لا تعنينا.. والوزير توسط لصرف ٩ ملايين جنيه مرتبات للعاملين

آخرساعة قرر مجلس جامعة الزقازيق، فى اجتماع طارئ، فصل الرئيس المعزول محمد مرسى نهائيا، تصريح لرئيس الجامعة

VANTAGE COMMUNICATIONS

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

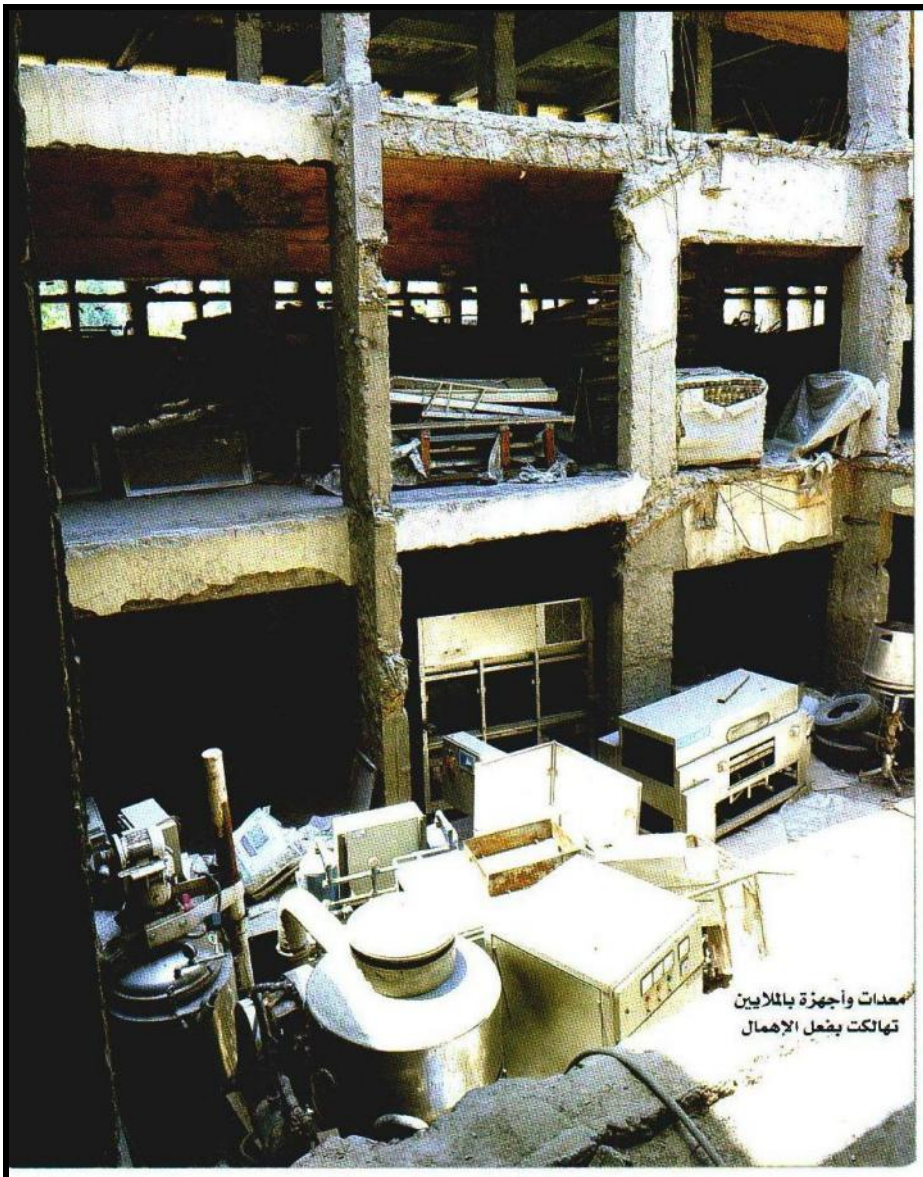

معدات وأجهزة بالملايين تهالكت بفعل الإهمال

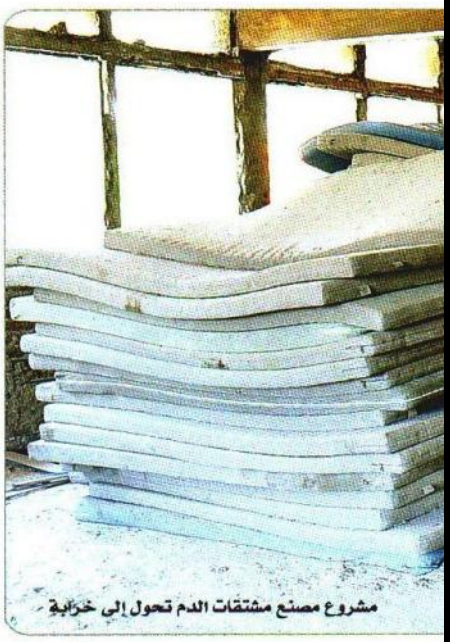

مشروع مصنع مشتقات الدم تحول إلى خرابة

الحكومة دمرتنا فى ٢٠٠٢ بتحويلنا لشركة قابضة

الرئيس السيسى بسرعة التحرك لإسقاط الديون المتراكمة عليهم، التى بدأت بـ٢٥٠ مليون جنيه فى ٢٠٠٢، ووصلت الآن إلي ٨٠٠ مليون جنيه.

رئيس نقابة العاملين، قال "نحن لا ننظر لحقوقنا المادية ولا لمصيرنا فى حال توقف الشركة وكل ما يشغلنا هو صحة المصريين، ولا يعنينا شىء إلا الحفاظ على الأمن الوطنى للبلاد الذى لن يتحقق إلا بتوفير احتياجات المواطن المصرى من الدواء"، مؤكداً أن فاكسيرا لا تقل أهمية عن مصانع الغزل والنسيج التى تم إسقاط مديونياتها، بل بالعكس فى مصر لا يوجد إلا "فاكسيرا" واحدة فقط، وإغلاقها لن يؤثر على المواطن فحسب بل سيهدد الثروة الحيوانية لأننا ننتج الأمصال البيطرية المضادة لأمراض مثل أنفلونزا الخنازير وأنفلونزا الطيور.

رشدى، قال إن المسئولين عن الشركة لسنوات ماضية لم يسعهم سوى نهب أموال الدولة إلا قليلا منهم، ولم يفعلوا شيئاً لنا، كما أنهم قاموا بشراء معدات بـ٥٠٠ مليون جنيه منذ عدة أعوام، ولم يتم استخدامها حتى الآن، بسبب وقف العمل بالشركة.

الأطباء يحذرون

مدير مركز الحساسية بفاكسيرا، الدكتور أمجد الحداد، أكد أن المصل واللقاح تحولت من منتج لمستورد فبعد أن كان المركز ينتج ٦٥٪ من احتياجاته السنوية ويصدر للخارج، تحول إلى مكتب استيراد لجلب التطعيمات من الخارج، مشيراً إلى أن نقص التطعيمات يعتبر أزمة كبرى لا يعى أبعادها غير العاملين بالطب، لافتاً إلى أن نقص مصل الجديرى المائى الذى ظل لأكثر من ثلاثة أشهر غير متوفر أدى لوفاة العديد من الأطفال المصابين بنقص المناعة، والسرطان، وزرع النخاع.

أمجد، أوضح أن وزارة الصحة تترفع عن مساعدة فاكسيرا غير أنها تطالبنا شهرياً بتوفير حصتهم من الأمصال، والتطعيمات، وأكياس الدم، دون أن تنظر لأصل المشكلة، وإن حدث تعثر تصرف لنا مبالغ مالية لنستورد ما تحتاجه.

الصحة تتنصل

من جانبه أكد الدكتور حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمى باسم وزارة الصحة لـ"آخرساعة"، أنهم متضامنون مع أزمة "فاكسيرا"، مشيراً إلى أنها أمن قومى، ولابد من التدخل الفورى سواء عن طريق جدولة الديون المتراكمة أو إسقاطها عنهم، وقال: الدكتور عادل العدوى اهتم بمشكلة الشركة بعد علمه بها فور عودته من جنيف، والتقى وزير الاستثمار لمحاولة التوصل لحلول لتلك المشكلة، ومن ثم تعهدت وزارة المالية بصرف ٩ ملايين جنيه كمرتبات للثلاثة شهور القادمة حتى شهر يوليو المقبل لدراسة القوائم المالية ورؤية الزيادات فى المرتبات والحوافز.

عبدالغفار، أكد أن أزمة تبعية المصل واللقاح لا تعنيهم فى شيء، مشيراً إلى أن القانون هو الفاصل فى تلك الأمور ولا يمكن للصحة أن تتحمل مسئولية لا تخصها.

تحت الحظر قضت محكمة القضاء الإدارى، بقبول الدعاوى القضائية المقامة من نقابة الصيادلة، والتى تطالب بإلغاء فرض الحراسة عليها

PRESS CLIPPING SHEET